

معلومات عن النشاط العلمي خارج الجامعة:

عنوان المداخلة: تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية - الواقع والمعوقات

الاسم واللقب: د. لقوي سعيدة

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر ب

مؤسسة الانتماء: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

النشاط: الملتقى الوطني الأول متطلبات حوكمة مهنة محافظ الحسابات بالجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية - الواقع والآفاق -

تاريخ الملتقى: 25 جوان 2023

الجهة المنظمة: المركز الجامعي شريف بوشوشة آفلو - الأغواط.

الملخص: ازداد الاهتمام بالحوكمة مع زيادة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح من الضروري تبني مبادئ الحوكمة، وباعتبار القطاع البنكي يمثل عصب الاقتصاد لأي دولة، فقد كان من الضروري تطبيق لمؤسسات القطاع البنكي العمل بمبادئ الحوكمة من أجل الارتقاء بالمنظومة المصرفية بالجزائر، وتأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن الحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ناتج عن الاهتمام المتزايد لهذا المفهوم وما عرّفته القطاع البنكي الجزائري من أزمات وأوجه قصور قادته للتعرض لهزات زعزعت استقرار ومصداقية النظام البنكي الجزائري.

كلمات مفتاحية: الحوكمة، مبادئ الحوكمة، القطاع البنكي الجزائري، البنوك الجزائرية.

تصنيفات JEL: G30, G32, G34

Abstract The interest in governance has increased with the increase in competition between economic institutions, where it has become necessary to adopt the principles of governance, and considering the banking sector as the backbone of the economy of any country, it was necessary to apply the banking sector institutions to work with the principles of governance in order to improve the banking system in Algeria, and qualify it for integration into the global economy. One of the most important findings of the study is that the need to apply the principles of banking governance results from the growing interest in this concept and what the Algerian banking sector has known of crises and shortcomings that led it to be exposed to shocks that destabilized the stability and credibility of the Algerian banking system.

Key words : Governance, principles of governance, the Algerian banking sector, Algerian banks.

JEL Classification: G30, G32, G34.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي شريف بوشوشة آفلو

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تنظم فرقة البحث PRFU "إجراءات ومتطلبات حوكمة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية"

وبالتعاون مع مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

الملتقى الوطني الأول:

متطلبات حوكمة مهنة محافظ الحسابات بالجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية - الواقع والآفاق -

يوم 01 جوان 2023

مداخلة بعنوان:

تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية - الواقع والمعوقات

Applying the principles of Governance in Algerian Banks -reality and obstacles

المحور 02: متطلبات حوكمة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر

د. لقوي سعيدة*، جامعة عمار ثليجي -الأغواط، s.legoui@lagh-univ.dz

أ.د بورنان مصطفى، جامعة عمار ثليجي -الأغواط، m.bourennane@lagh-univ.dz

ملخص:

ازداد الاهتمام بالحوكمة مع زيادة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح من الضروري تبني مبادئ الحوكمة، وباعتبار القطاع البنكي يمثل عصب الاقتصاد لأي دولة، فقد كان من الضروري تطبيق مؤسسات القطاع البنكي العمل بمبادئ الحوكمة من أجل الارتقاء بالمنظومة المصرفية بالجزائر، وتأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن الحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ناتج عن الاهتمام المتزايد لهذا المفهوم وما عرفة القطاع البنكي الجزائري من أزمات وأوجه قصور قادته للتعرض لهزات زعزعت استقرار ومصداقية النظام البنكي الجزائري.

كلمات مفتاحية: الحوكمة، مبادئ الحوكمة، القطاع البنكي الجزائري، البنوك الجزائرية.

تصنيفات JEL: G30, G32, G34

Abstract :

The interest in governance has increased with the increase in competition between economic institutions, where it has become necessary to adopt the principles of governance, and considering the banking sector as the backbone of the economy of any country, it was necessary to apply the banking sector institutions to work with the principles of governance in order to improve the banking system in Algeria, and qualify it for integration into the global economy. One of the most important findings of the study is that the need to apply the principles of banking governance results from the growing interest in this concept and what the Algerian banking sector has known of crises and shortcomings that led it to be exposed to shocks that destabilized the stability and credibility of the Algerian banking system.

Key words : Governance, principles of governance, the Algerian banking sector, Algerian banks.

JEL Classification: G30, G32, G34.

*المؤلف المرسل: لقوي سعيدة.

مقدمة:

يعتبر القطاع البنكي من القطاعات الأساسية والهامة في اقتصاد أي دولة، وهذا القطاع يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث يتميز بدرجة عالية من الحساسية للمخاطر المحتملة لأي عامل ناشئ عن القصور في تطبيق مبادئ الحوكمة، ومن هنا برزت أهمية حوكمة البنوك، فقد حاز موضوع الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية على قدر كبير من اهتمام السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات الدولية.

والجزائر كغيرها من الدول التي سعت إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي وتفعيل دورها في محاربة الفساد بعد افلاس البنوك. فبعد الأزمة التي خلقها بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي والشركة الجزائرية للبنوك، وهذا بسبب نقص الرقابة وضعف الإدارة فيها اتخذ بنك الجزائر العديد من الإجراءات لتطبيق مبادئ الحوكمة من خلال سن قانون خاص بالمراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

إشكالية البحث:

بناءً على ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هو واقع تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية وما هي متطلبات تفعيلها؟

من خلال السؤال الرئيسي للموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الحوكمة في البنوك؟

- ما أهمية الحوكمة في البنوك؟

- ما مدى تطبيق الحوكمة في القطاع البنكي الجزائري؟

أهمية البحث:

نظرا لحساسية القطاع البنكي الذي يعتبر ركيزة من ركائز الاقتصاد، حيث أنه معرض للمخاطر الأمر الذي يتطلب الاهتمام بسلامة ومتانة هذا القطاع، وهنا يبرز الدور الذي تلعبه الحوكمة في القطاع البنكي من أجل الزيادة في تعزيز سلامته وتقوية إدارته وتوفير الاستقرار المالي من أجل زياد نمو وتطور الجهاز المصرفي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح مفهوم الحوكمة في البنوك، وإبراز أهميتها، وكذلك الوقوف على واقع تطبيق الحوكمة في البنوك

الجزائرية ومتطلبات تفعيلها.

تقسيم البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم هذا الأخير إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار العام للحوكمة في البنوك

المحور الثاني: واقع تطبيق الحوكمة في القطاع البنكي بالجزائر

I. الإطار العام للحوكمة في البنوك:

للبنوك خاصة والمؤسسات المالية عامة دور فعال في اقتصاد أي دولة، وأساس نجاح وازدهار اقتصاديات الدول الرائدة

في الصناعة هو اهتمام هاته الدول بالمؤسسات المصرفية.

ونظرا للأهمية التي حظيت بها الحوكمة من قبل المؤسسات والمنظمات، وهذا لأثرها الواضح على زيادة الكفاءة ودعم التنافسية وترشيد القرارات، فالمؤسسات المالية والبنكية أولت أهمية لتطبيق مبادئ الحوكمة.

1. تعريف الحوكمة في البنوك:

عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة المصارف بأنها " الطرق التي تتم بها إدارة الأعمال وشؤون المصرف من قبل مجلس إدارته والإدارة التنفيذية، والتي تؤثر في كيفية قيام المصرف بما يلي: وضع الأهداف المؤسسية، إدارة أعمال المصرف اليومية، الإيفاء بواجب المساءلة أمام المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة كالجهات الرقابية والحكومات، وتوفيق النشاط والسلوك المؤسسي مع افتراض أن المصارف ستعمل بطريقة آمنة وسليمة تتماشى مع القوانين والأنظمة النافذة، وحماية مصالح المودعين. (أعلان، 2015، صفحة 24).

الحوكمة من المنظور المصرفي هي تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة. (عمري، 2016/2017، صفحة 20)

وتعرف أيضا بأنها " نظام متكامل للرقابة يتضمن مجموعة من الإجراءات القانونية، الإدارية والمحاسبية وغيرها، والذي يرمي إلى اتساع نظام المساءلة وتحقيق المساواة عند تحديد حقوق أصحاب المصالح في البنك، وتحسين أدائه وتعظيم القيمة السوقية لأسهمه، وتحقيق الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية التي تحقق منفعة مستخدمها. هذا الجزء من التعريف للحوكمة المصرفية يهتم بالجزء الخاص بالمعلومات المحاسبية وأهميتها وتحقيق الإفصاح عنها. (بن زهير، 2018، صفحة 97)

كما عرفتها اللجنة الدولية للمحاسبين المهنيين بأنها " مجموعة الصلاحيات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف: (مجبري و بوكار، 2021، صفحة 153)

- تأمين وضمان المساق الاستراتيجي الهادف والعمل على تحقيق الأهداف المرجوة؛
- التحقق من إدارة المخاطر بشكل صائب وسليم؛
- التأكد من استغلال موارد المؤسسة بشكل فعال ومناسب لتحقيق أقصى إنتاجية.

2. أهمية وأهداف الحوكمة في البنوك:

تعتبر البنوك نقطة وصل مهمة في اقتصاد أي دولة، حيث تلعب دور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي (جمع المدخرات ← منح القروض)، ولها أيضا دور ائتماني، وتنعكس أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي في جملة النقاط التالية: (عمري، 2016/2017، صفحة 21)

- التزام البنوك بتطبيق مبادئ أصبح يمثل أحد المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم باشتداد المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، وبالتالي يصبح للبنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة ميزة تنافسية لجلب الودائع؛
- تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية يؤدي إلى تحسين إدارة البنك وتجنب التعثر والإفلاس ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة؛
- تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية يؤدي إلى ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء البنك؛

- التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة يساهم في تشجيع الشركات التي تقترض منها على تبني مفهوم الحوكمة، مما يؤدي انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر.

على الرغم من أن الحوكمة المصرفية لا تكتسب الصبغة الإلزامية إلا أ، مزاياها تجعل منها ضرورة لا خيار.

وتهدف الحوكمة المصرفية من خلال قواعدها وضوابطها إلى تحقيق العديد من الأهداف أبرزها: (معايير، شيخي، و

زناقي، 2019، صفحة 34)

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة وحماية حقوق المساهمين وأموال الغير؛

- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وتحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك؛

- الحد من استغلال السلطة في غير مصلحة العامة للبنك.

3. عناصر ومبادئ الحوكمة في البنوك:

تتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين: (محمودي، زروخي، و بعله، 2020، صفحة 303)

- الفاعلين الداخليين: وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون.

- الفاعلين الخارجيين: المتمثلين في المودعين وصندوق تأمين الودائع، ووسائل الإعلام وشركات التصنيف والتقييم

الائتماني، بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي.

وترتكز الحوكمة على عناصر أساسية لا بد من توافرها حتي يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك، تتلخص في

الشفافية، وتوافر المعلومات، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب.

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصارف عام 1999، ثم أصدرت نسخة معدلة عام 2005، وفي فيفري

2006 أصدرت نسخة تتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف التي تتمثل فيما يلي:

- المبدأ الأول: تأهيل أعضاء مجلس الإدارة

يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لمراكزهم ولديهم دراية كاملة عن الحوكمة، وأن تكون لديهم القدرة على

إدارة العمل بالبنك، وأن يكونوا مسؤولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة استراتيجية العمل بالبنك

وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح، وأن يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح

يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على أكمل وجه تجاه البنك. (بن رجم و معيزي، 2012، صفحة 207)

- المبدأ الثاني: مراقبة الأهداف الاستراتيجية

يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الاستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح

حملة الأسهم والمودعين وان تكون هذه القيم سارية في البنك، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق

السياسات الاستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض

للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة، ويجب على

مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من

أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة. (محمودي، زروخي، و بعله، 2020، صفحة 304)

- المبدأ الثالث: تحديد المسؤوليات

يضع مجلس الإدارة حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في البنك للإدارة العليا والمديرين وللعاملين، وان يضع هيكل

إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات.

- المبدأ الرابع: التأكد من مبادئ الإدارة

يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، وان يمتلك المسؤولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك، وأن تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية. (زغبة و عريوة، 2021، صفحة 374)

- المبدأ الخامس: استقلالية مراقبي الحسابات

ينبغي على المجلس والإدارة العليا استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية، المراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية. (آيت عكاش و معمري، 2018، صفحة 273)

- المبدأ السادس: تناسب الأجور والمكافآت

ينبغي على المجلس ضمان أن سياسات وممارسات المكافآت تتلاءم مع ثقافة البنك، أهدافه طويلة الأجل، استراتيجيته وبيئته الرقابية. (سدره، 2013، صفحة 88)

- المبدأ السابع: توافر الشفافية

يجب أن تكون الحوكمة في البنوك على قدر كاف من الشفافية بالنسبة للمساهمين والمودعين وأصحاب المصالح في البنك

- المبدأ الثامن: فهم هيكل عمليات البنك

ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة. (آيت عكاش و معمري، 2018، صفحة 274)

وإدراكا من لجنة بازل لأهمية التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي، فقد أصدرت العديد من الأوراق والتقارير التي توصيات هامة تم التأكيد فيها على أهمية الحوكمة في المصارف، وقد أشارت هذه التوصيات إلى بعض الأسس والتقنيات اللازمة لتطبيق الحوكمة بصورة سليمة داخل الجهاز المصرفي ومنها: (بن ثابت و عبدي، 2010، صفحة 8)

- توفير دليل عمل ومعايير السلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير.

- وضع استراتيجية واضحة للمصرف يتم على ضوءها قياس مدى النجاح ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.

- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار.

- وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات.

- توفير نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن تحديد وظائف المراجعة الداخلية ووظائف إدارة المخاطر.

- رقابة خاصة لمراكز المخاطر والمواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين وكبار

المساهمين ومتخذي القرار في المصرف.

- تدفق مناسب للمعلومات، سواء من داخل المصرف أو خارجه.

II. واقع تطبيق الحوكمة في القطاع البنكي بالجزائر:

لم تكن قضية الحوكمة مطروحة للنقاش في الجزائر، ولكن بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة. حيث يعتبر قانون النقد والقرض تحولا عميقا في مسار الحوكمة المصرفية في الجزائر وذلك من خلال مجموعة الإجراءات والتعديلات الهيكلية التي مست القطاع البنكي، حيث وضع هذا القانون شروط ممارسة المهنة المصرفية وكذا ضبط مسألة الترخيص والاعتماد بالنسبة للبنوك الخاصة والأجنبية.

وفيما يلي نستعرض جوانب الضعف الهيكلي للقطاع البنكي بالجزائر، أسباب تبني القطاع البنكي الجزائري للحوكمة، وأثر تطبيقها على القطاع البنكي الجزائري.

1. جوانب الضعف الهيكلي للقطاع البنكي الجزائري:

لم تنشأ الحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية من العدم، إنما يرجع الاهتمام المتنامي بهذا المفهوم لما عرفه ويعرفه النظام البنكي الجزائري من ثغرات وأوجه قصور متعددة، قادت إلى التعرض لهزات زعزعت استقرار ومصداقية النظام البنكي.

- ضعف قاعدة رأس مال البنوك: أجبرت السلطات الرقابية البنوك على رفع رأسمالها بداية من نظام رقم 90-01 المؤرخ في 04/07/1990، ثم إحداث تغيير في رأس مال البنوك عام 2004، بمقتضى النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04/03/2004، ثم التعديل الذي هدف إلى رفع رأس مال البنوك عام 2008 بموجب النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23/12/2008. (بورقبة، عمري، و عمري، 2019، صفحة 103)

الجدول التالي يوضح تطور الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر

الجدول (01): تطور الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر للفترة

الوحدة: مليون دينار جزائري

2018	2008	2004	1990	
20000	10000	2500	500	البنوك
6500	3500	500	100	المؤسسات المالية

المصدر: بنك الجزائر، الإطار التنظيمي والتشريعي، شروط تأسيس وانشاء البنوك والمؤسسات المالية والحد الأدنى لرأس المال، على الموقع:

www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع ملحوظ في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية، حيث تم رفع رأس مال البنوك من 500 مليون دج عام 1990 إلى 2.5 مليار دج عام 2004 ثم إلى 10 مليار دج عام 2008، أما بالنسبة للمؤسسات المالية فقد تم رفع رأس مالها من 100 مليون دج عام 1990 إلى 500 مليون دج عام 2004 ثم إلى 3.5 مليار دج، رغم ذلك لم تصل للحفاظ على استقرار هذه المؤسسات، وقد تم رفع رأس المال إلى الضعف عام 2018 بالنسبة للبنوك حيث حدد ب 20 مليار دج، أما المؤسسات المالية فقد تم رفع رأس مالها إلى 6.5 مليار دج وهذا حسب المادة الأولى للنظام رقم 18-03 المؤرخ في 04/11/2018 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات العاملة بالجزائر.

- سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية: من المظاهر التي ورثها النظام الاشتراكي أين كانت الدولة تحتكر القطاع العمومي بكل مؤسساته، سيطرة البنوك العمومية على النظام البنكي الجزائري، ومع صدور قانون النقد والقرض 90-10 والذي فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع البنكي ازداد عدد البنوك الخاصة مع ابقاء البنوك العمومية، بالنسبة لعدد البنوك العمومية فهو ستة بنوك عمومية (البنك الخارجي الجزائري BEA، البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية BDL، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP)، و13 بنك خاص ذو رؤوس أموال أجنبية منها بنك ذو رأس مال مختلط، ومؤسسات ماليتان عموميتان وخمس مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي وتعاضدية للتأمين الفلاحي، وتتضح سيطرة البنوك العمومية للقطاع البنكي من خلال حجم الودائع والقروض.

والجدول التالي يوضح إجمالي الودائع والقروض بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة للفترة

الجدول (2): تطور الموارد المجمعة من طرف البنوك كالعامة بالجزائر خلال الفترة (2017 – 2021)

الوحدة: مليار دينار جزائري. نهاية الفترة

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الودائع					
حصة البنوك العمومية %	85.81	86.24	85.32	84.71	84.61
حصة البنوك الخاصة %	14.19	13.76	14.68	15.29	15.39
إجمالي الودائع	10232.2	10922.7	10639.5	10756.0	12492.0
القروض					
حصة البنوك العمومية %	86.78	86.59	87.93	88.30	85.53
حصة البنوك الخاصة %	13.22	13.41	12.07	11.70	14.47
إجمالي القروض	8877.9	9974.0	10855.6	11180.2	9836.6

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021 – التطور الاقتصادي والنقدي، على الموقع: [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9)

[algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9)

[/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9)، اطلع عليه 2023/05/02، ص: 51-54.

من خلال الجدول أعلاه رقم (2) نلاحظ أن حجم الودائع ارتفع طيلة الفترة 2017 – 2021 من 10232.2 مليار دج إلى 12492.0 مليار دج، والشئ الملاحظ من خلال الجدول أن حصة البنوك العمومية من إجمالي الودائع فاقت نسبة 84 % طيلة الفترة من 2017 – 2021، ويرجع ذلك إلى أن قطاع المحروقات ممثلا في العديد من المؤسسات العمومية لا يزال يهيمن على الاقتصاد الوطني وبالتالي فإن الودائع المحصلة من هذا القطاع تودع في البنوك العمومية، وأيضاً الأمر يتعلق بأزمة البنوك الخاصة والتي أثرت بشكل كبير على ثقة المودعين في البنوك الخاصة.

وبالنسبة للقروض نلاحظ تطور حجمها خلال الفترة 2017-2021 حيث بلغت عام 2017 8877.9 مليار دج لتصل عام 2020 إلى 11180.2 مليار دج ثم تراجع حجمها عام 2021 إلى 9836.6 مليار دج، ويتضح هنا أيضاً سيطرة البنوك العمومية على أكبر حصة من إجمالي القروض بنسبة تفوق 85 % مقارنة بحصة البنوك الخاصة التي لم تصل إلى 15 % من إجمالي القروض الممنوحة، وهذا ما يدل على قلة التعامل مع البنوك الخاصة.

- ضعف استخدام الجانب التكنولوجي: يشهد العالم منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين تغيرات واسعة النطاق، وذلك نتيجة التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي انعكست على كافة نواحي الحياة الاقتصادية وقطاعاتها، بما فيها القطاع البنكي، الذي أصبح يعمل في بيئة أكثر تنافسية، ونتيجة لاستفادة البنوك من تلك التكنولوجيا أصبحت هذه الأخيرة فرصة لزيادة ربحية وحصة البنوك السوقية، حيث أتاحت التكنولوجيا المتطورة قنوات جديدة للاتصال مثل استخدام الانترنت، وفي هذا الصدد وإن كانت العديد من البنوك الجزائرية التي تملك مواقع إلكترونية، إلا أن طبيعة وحجم المعلومات التي تقوم بنشرها لا تتوافق مع متطلبات الإفصاح المطلوبة، حيث لا يتعدى الغرض من هذه المواقع كونها أداة تعريفية للبنك، وليست مواقع معلوماتية خدمتية للقيام بالعمليات والإجراءات المصرفية المتداولة بين الزبائن والبنوك. (بورقية، عمري، و عمري، 2019، الصفحات 106-107)

- ضعف التغطية المصرفية: تحسب التغطية المصرفية بقسمة عدد الوكالات أو الشبائيك على عدد السكان، ويقدر المعدل العالمي لمستوى التغطية المصرفية بشباك واحد لكل 10000 نسمة، وهذا وفقاً لنموذج كامرون الذي وضع عام 1967.

والجدول التالي يوضح تطور القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة 2017 – 2021

الجدول (3): تطور القطاع البنكي الجزائري (عدد الوكالات) خلال الفترة 2017-2021

2021	2020	2019	2018	2017	
1202	1185	1172	1155	1142	البنوك العمومية
401	390	379	370	359	البنوك الخاصة
79	79	75	76	77	المؤسسات المالية العمومية
17	17	16	16	17	المؤسسات المالية الخاصة
1700	1671	1642	1617	1595	المجموع

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021 – التطور الاقتصادي والنقدي، على الموقع: [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/)

[algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/)

[/D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/)، اطلع عليه 2023/05/02 ص: 50.

عرفت نسبة السكان الى شبائيك الوكالات المصرفية انخفاضا طفيفا في عام 2021، ما يعادل شباك مصرفي لكل 25882 شخص مقابل 26242 شخص في عام 2020، لكن هذا المؤشر لا يزال بعيدا عن المؤشر العالمي المقدر بشباك واحد لكل 10000 نسمة. فزيادة عدد الشبائيك عبر ربوع الوطن والذي وصل إلى 1700 شباك نهاية عام 2021 ساعد على تقليص معدل التغطية المصرفية إلا أن هذا غير كاف للوصول إلى المعدل العالمي، حيث يجب زيادة عدد الوكالات.

- ضعف الكفاءة الإدارية: هنا يتعلق الأمر بقلّة الخبرات المصرفية الإدارية، وعدم دراية العاملين في معظم البنوك الجزائرية بأسس العمل المصرفي المتطور، والمبادئ الصادرة عن لجنة بازل المتضمنة لقواعد الحوكمة المصرفية، بالإضافة إلى نقص التكوين خصوصا في مجالات المخاطر. (بورقبة، عمري، و عمري، 2019، صفحة 110)

- القروض المتعثرة: تواصل معدلات نمو القروض المتعثرة لدى المصارف مسجلة ارتفاعا بنسبة 6,3٪ عام 2021 مقابل زيادات بلغت 16,4٪ عام 2020 و 30,8٪ عام 2019، وذلك رغم إعادة شراء 2 079,7 مليار دينار من القروض المشتركة طويلة الأجل. لقد جاء تراجع نسب ارتفاع هذه القروض خلال سنة 2021 مقارنة بعامي 2019 و 2020 تزامنا مع إجراءات التخفيف التي اتخذتها السلطة النقدية، ولا سيما تلك التي تنص على ان المصارف والمؤسسات المالية بإمكانها تأجيل دفع أقساط القروض التي وصلت آجال استحقاقها (حسب دراسة الحالات) أو إعادة جدولة ديون العملاء. (بنك الجزائر، 2022، صفحة 62)

بلغت تغطية القروض المتعثرة للمجموعة للمصارف عن طريق المؤنات ما يعادل 47,5٪ في عام 2021 مقابل 46,1٪ في عام 2020. هذا التحسن الطفيف ناتج عن زيادة قيمة المؤنات المخصصة بنسبة + 9,4٪. يحافظ معدل القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض، باستثناء القروض المشتركة المعاد شراؤها، على نفس الوتيرة التصاعدية خلال الخمس سنوات الاخيرة مسجلا بذلك في نهاية عام 2021 معدل 19,3٪، أي بنمو قدره + 2,9 نقطة مئوية مقارنة بعام 2020. (بنك الجزائر، 2022، صفحة 62) بلغ معدل القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض، متضمنة القروض المشتركة 16,49٪ وهو مستوى مستقر نسبياً مقارنة بالعام السابق (16,36٪ عام 2020).

2. أسباب تبني القطاع البنكي الجزائري للحوكمة:

يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 المعدل بالأمر 03-11 من أهم القوانين التي عرفها النظام المصرفي الجزائري، غير أن المنظومة المصرفية الجزائرية عرفت العديد من الهزات خاصة بعد صدور هذا القانون والذي فتح المجال للبنوك الخاصة والأجنبية لممارسة نشاطها في الجزائر، غير أن ما ميز هذه الفترة ضعف رقابة بنك الجزائر لهذه البنوك، وهذا ما أدى إلى سوء الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري.

فمنذ عام 1990 شرعت السلطات العمومية في إجراء تعديلات هيكلية على القطاع البنكي بهدف التهيئة للعمل وفق آليات اقتصاد السوق وتحقيق جودة الخدمات المصرفية إضافة إلى خلق منافسة بين البنوك، ومن بين أهم البنوك التي ظهرت في هذه الفترة نجد بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري، لكن أهم ما يميز هذه المرحلة هو ضعف رقابة بنك الجزائر لهذه البنوك قبل وبعد نشاطها، مما أدى إلى الوقوع في أزمات مالية هزت القطاع البنكي الجزائري. (عياري و خوالد، 2012، صفحة 13)

- أزمة بنك الخليفة: إن مشكلة هذا البنك هي نتاج للعديد من الأسباب، أهمها فتح الاستثمار في القطاع المالي لأشخاص لا يمتلكون الخبرة الكافية في المجال البنكي، وكان هذا حال بنك الخليفة الذي تأسس عام 1998 من قبل صاحبه خليفة لعروسي وهو صيدلي وعلى أساس المغامرة قدم البنك خدمات ومنتجات بنكية لم يكن المودعين الجزائريين ليحصلوا عليها، مثل معدلات فائدة عالية على الودائع لأجل، بطاقات بنكية، حسابات بالعملة الصعبة، تسهيلات القروض، بطاقات الشراء تعادل ضعف مرتب الزبون.... إلخ، وهذا كله بغرض جذب أكبر عدد ممكن من العملاء، كما قدم هذا البنك عروضاً خاصة ومغرية على الودائع الخاصة بالمؤسسات العمومية، الهيئات العامة والضمان الاجتماعي، وحسب ما أشارت إليه اللجنة البنكية في إحدى مذكراتها المتعلقة بنشاط الرقابة والتفتيش، فإن أهم سبب في أزمة بنك الخليفة هو سوء الحوكمة من قبل بنك الجزائر، والتي تجلت في: (آيت عكاش و معمري، 2018، صفحة 175)

- عدم احترام الإجراءات المحاسبية للبنك؛
- التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر؛
- المراجعة غير المنتظمة للملفات التوطين؛
- غياب المتابعة والرقابة؛
- عدم احترام قواعد الحذر.

وقد واجه بنك الخليفة وضعية صعبة في ما يتعلق بحركة الودائع والوضعية المحاسبية وبالتالي عدم القدرة على سداد مستحقات الزبائن، لهذا قامت السلطات بعد اتخاذ قرار تصفية البنك بالعديد من الإجراءات لغرض ضمان الودائع بتقدير تعويضات بقيمة 600000 دج لجميع المودعين، وهو ما لم يكن كافياً، كما اضطر مصرفي البنك إلى تطهير الحسابات وبيع أصول البنك.

- أزمة البنك الصناعي والتجاري الجزائري: وقد تم اعتماده عام 1998، وفي إطار برنامج الرقابة الشاملة الذي قام به بنك الجزائر عام 2001 على مستوى هذا البنك فقد وجدت العديد من التجاوزات للقواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بالنشاط البنكي ومن بينها: (شريقي، 2009، الصفحات 9-10)

- عدم احترام التسيير الجيد للمهنة خاصة ما يتعلق بمعالجة الشيكات غير المدفوعة؛
- عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر؛
- غياب الاحتياطي الإجباري؛
- تجاوزات لقوانين الصرف.

ويعود تعثر هذين البنكين وخروجهما من الساحة المصرفية، لوجود عدة أسباب منها ما هو خارج عن نطاق البنك، متعلق بالسلطات الرقابية ومحيطه المصرفي، ومنها ما هو متعلق بذات البنك: (بورقبة، عمري، و عمري، 2019، صفحة 114)

■ الأسباب المتعلقة بالسلطات الإشرافية والرقابية: في ظل الانفتاح المصرفي للنظام البنكي الجزائري وعدم كفاية المعايير الخاصة بمنح الاعتماد للخوادم في ممارسة النشاط المصرفي، حصل على اقبال كبير على ذلك، وسمح بنمو كبير في انشاء البنوك الخاصة وفتح فروع خاصة بها، ذلك ما أدى إلى صعوبة التحكم فيها، ورقابتها من طرف الجهات الرقابية، وعلى ذلك فلقد كان للسلطات الرقابية في الجزائر مسؤولية كبيرة في ما حدث من تعثرات مصرفية في البلاد، ويمكن اجمال أهم تلك الأسباب في ما يلي:

- تهميش السلطات العمومية للبنوك الخاصة، وتركيز اهتمامها على البنوك العمومية؛
 - ضعف الرقابة المصرفية بالنظام البنكي الجزائري (وهذا وفق إحدى مذكرات اللجنة المصرفية المتعلقة بنشاط الرقابة الشاملة التي باشرت تلك السلطات عقب إفلاس البنكين)؛
 - نقص الشفافية وتهاون اللجنة المصرفية في القيام بما يلزم تجاه الاختلالات والتجاوزات الحاصلة في التنظيم والتسيير المصرفيين لتلك البنوك الخاصة؛
 - الجهل بطبيعة عمل البنوك الخاصة، بسبب عدم وجود أعضاء تابعين لها بهيئات الرقابة المصرفية.
- الأسباب المتعلقة بالبنكين المتعثرين: لقد كان لبنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي دور في ما حدث لهما، وذلك من خلال: (بورقبة، عمري، و عمري، 2019، الصفحات 114-115)

- التهور المصرفي الذي صنف من بين أهم الأسباب، متمثلا في نقص التنوع في المحفظة المالية للبنوك، وعدم تحقيق التوازن المالي، نظرا لتمويل الاستثمارات بواسطة إيداعات قصيرة الأجل؛
- الإدارة غير السليمة للبنكين، وذلك في صورة القصور المسجل في التنظيم؛
- منح قروض مركزة في قطاعات معينة ذات مخاطر مرتفعة تفوق الحدود المنصوص عليها في قواعد الرقابة المصرفية، كمنح قروض تفوق نسبة 20 % من رأسمال البنك.

- أزمة الشركة الجزائرية للبنوك: تحصل هذا البنك على الترخيص من طرف مجلس النقد والقرض بتاريخ 1999/06/12، وقد أصدرت اللجنة البنكية التي تعد إحدى هيئات بنك الجزائر إلى جانب مجلس النقد والقرض مقرا بتاريخ 2005/12/27 يقضي بسحب الاعتماد الممنوح لهذا البنك ووضعه قيد التصفية. يشير المقرر أن اللجنة عاينت عدم ملاءة هذا البنك التي تفاقمت باعتراف مساهمي البنك بعدم قدرتهم على تكوين رأس المال المطلوب، وعاينت اللجنة أيضا استمرارية حالة عدم سيولة البنك وبالتالي أثبتت حالة توقف هذا البنك عن الدفع. (ساسي و جبوري، 2021، صفحة 40)

أما بخصوص البنوك العمومية فهي تعاني من سوء الحوكمة، ويظهر ذلك من خلال عمليات الاختلاس التي وقعت ببعض البنوك وبمبالغ ضخمة، فنجد أن هذه البنوك تعاني باستمرار من إشكالية القروض المتعثرة، خاصة الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، كما تعاني أيضا من ضعف الرقابة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى عدم تطبيقها لجميع قواعد الحيطة والحذر المعتمدة دوليا، كما نلاحظ في الوقت الراهن وعلى إثر مباشرة السلطات الجزائرية إجراءات مكافحة الفساد، إلا أن هذه البنوك مازالت تعاني من سوء الحوكمة جراء الاختلالات التي تورط فيها المدراء والمدراء العامون لهذه البنوك، بالإضافة إلى مسؤولين سامين في الدولة بعد منح قروض ضخمة لبعض الأشخاص ذوي النفوذ وحتى بدون ضمانات تحت غطاء الاستثمار، مما يدل على غياب الحوكمة في هذه البنوك تماما وهو ما سيؤثر على كفاءتها إذا لم يتم التعجيل في تطبيق جاد لمبادئ الحوكمة في مثل هذه المؤسسات الحساسة التي تمثل عمود الاقتصاد. (ساسي و جبوري، 2021، صفحة 40)

3. مظاهر تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية

بذلت السلطات جهودا من أجل إرساء التطبيق السليم للحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري، تمثلت في:

- سن قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية: وهذا من خلال القوانين التالية: (هاني، 2017، صفحة 205)

● قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية: أصدر بنك الجزائر نظام رقم 03-03 بتاريخ 2002/11/14 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل 02.

● قوانين محاربة الفساد المالي والإداري: بتاريخ 1996/06/09 صدر مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء مرصد وطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، وهو هيئة جديدة تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة ومعاينة ممارستها.

- برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة: تنفيذا لبرنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة على مستوى القطاع المصرفي، فقد تم تحديث أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل دفع وشبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية. وبغرض تحسين إدارة المخاطر وتعزيز قواعد الحذر وترقية انضباط الأسواق، يقوم بنك الجزائر حاليا بتنفيذ ما ورد في منظومة بازل 02 بطريقة تدريجية وبالتشاور مع البنوك والمؤسسات المالية، وتنفيذا لهذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية (هاني، 2017، صفحة 205)، حيث وتنفيذا لهذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية، وقد اتخذ عدة إجراءات رئيسية وهي كما يلي: (شريقي، 2009، صفحة 10)

- إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاق بازل 2 تحت إشراف مساعدة خارجية، ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية.
- إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل 2 بركائزه الثلاث.

● إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر (مطلب رئيسي يتعلق بالأموال الخاصة).

وتنفيذا لذات البرنامج فقد أدخلت الجزائر على القطاع البنكي عدة إصلاحات بهدف تحسين الحوكمة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية من خلال تعزيز استقرار القطاع البنكي ومردوديته، عصنة الهياكل القاعدية والتقنية والمادية للبنوك وتحسين نوعية الخدمات. وقد ترجم تنفيذ هذه الإصلاحات بما يلي:

✓ وضع عقود الكفاءة: حيث تم إعداد عقود نجاعة جديدة لرواتب مسيري البنوك وذلك بعد تقييم عقود النجاعة

لسنة 2004.

✓ تحسين دور مجالس الإدارة: وذلك من خلال إعادة تشكيلها ووضع تنظيمات جديدة تقضي بإنشاء لجنة تدقيق،

وهذا الدور سيتعزز من خلال تعزيز خبرة الأعضاء.

✓ تحسين إدارة البنوك: وذلك عبر إعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة أخلاق المهنة.

✓ تحسين ظروف الاستغلال البنكي: من خلال إعداد البنوك لتنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد وتطبيق معايير

بازل 02، وكذا من خلال تثمين أفضل للموارد البشرية) نظام الأجر المتغير المقرون بالأداء.

وقد تجسدت عملية تحديث الهياكل القاعدية والتقنية والمادية للبنوك وتعزيزها منذ عام 2006 بوضع نظام للتسويات

والتسديد الفوري في وقت قياسي للمبالغ الكبيرة، وكذا نظام داخلي للإعلام والمقاصة الآلية للتسديد (ATCI) وقد شرع العمل

بهذا النظام في نهاية جويلية 2008، إذ أن 96.4% من مقاصة أداة الدفع تتم بطريقة إلكترونية. وقد سمح هذا النظام بتهيئة

إطار قانوني وتنظيمي، وضع واعتماد المعايير المطبقة على جميع أدوات الدفع بما فيها استخدام بطاقات الائتمان المصرفية، وضع شبكة مكيفة وموثوقة للاتصال السلكي واللاسلكي بين البنوك وتعزيز الرقابة....

وفي مجال التدقيق والكشف البنكي، وبغية ضمان نزاهة النظام البنكي وسلامته، يشرف بنك الجزائر واللجنة البنكية بصرامة تنفيذًا للتعليمات الصادرة عن مجلس النقد والقرض على التدقيق الدائم للبنوك والمؤسسات المالية سيما إجراءات تقييم الأخطار ورصدها وتسييرها والتحكم فيها. وإضافة إلى التدقيق على الوثائق الجاري على أساس تصريحات البنوك المؤسسات المالية لدى بنك الجزائر والذي يشكل الخطوة الأولى لنظام الإنذار، يسارع بنك الجزائر في إرسال فرق ميدانية للتدقيق إلى البنوك والمؤسسات المالية بهدف ضمان التطوير المنظم للوساطة البنكية.

كما كشف محافظ بنك الجزائر عن اعتماد نظام مراقبة وتقييم خاص بالبنوك خلال السداسي الثاني من سنة 2009، ويتعلق بمراقبة الملاءة ونسبة السيولة والقدرة على التسديد، أي مدى احترام البنوك لقواعد الحيطة والحذر ونسب القروض المعتمدة مقارنة برأس المال، حيث يندرج هذا النظام الجديد في سياق تدعيم الرقابة على البنوك، بالإضافة إلى وضع نظام تنقيط للمؤسسات لتقييم مردوديتها وقدرتها على تسيير الموارد المالية المتاحة. (شريقي، 2009، صفحة 11)

وفي ماي 2009 أصدر بنك الجزائر نظاما يحدد فيه القواعد الجديدة في مجال الشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث أنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة، غير أنه من أجل تقدير أفضل للمخاطر المتعلقة بالمنتوج الجديد ولضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض منتوج جديد في السوق إلى ترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر. (شريقي، 2009، صفحة 11)

- إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات (الميثاق الجزائري للحكم الراشد للمؤسسة): تم إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 2009/03/11 والذي جاء في الوقت المناسب، حيث أن تطبيق قواعد حوكمة الشركات سيساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعد الحجر الأساس في تخطي الأزمة المالية العالمية والتقليل من تداعياتها على الاقتصاد الجزائري. (شريقي، 2009، صفحة 11)

ويتضمن الميثاق جزئيين هامين وملاحق: (عمري، 2016/2017، صفحة 171)

- الجزء الأول: والذي يوضح الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات اليوم ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية.

- الجزء الثاني: يتطرق من جهة إلى العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة ومجلس الإدارة)، ومن جهة أخرى يعرض علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والزبائن.

- يختم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق.

4. أثر تطبيق الحوكمة على القطاع البنكي الجزائري:

في خضم الحديث عن الحوكمة وتأثيراتها على تحسين العمل المصرفي العالمي يطرح موضوع موقع بنوك القطاع العام في الجزائر ودرجة تبنيها لمبادئ الحوكمة، خصوصا في ظل الإصلاحات التي طبقت منذ سنة 1990 إلى غاية يومنا هذا، والهادفة إجمالا إلى التكيف مع المعايير العالمية لتمكين المنظومة المصرفية العمومية في الجزائر من المشاركة في عملية بناء الاقتصاد الوطني على أسس سليمة وصلبة وضمان مكانته في السوق المصرفي العالمي، إن مراعاة شروط تطبيق الحوكمة و كذا الالتزام

بشروط نجاح تطبيق الحوكمة في بنوك القطاع العام في الجزائر، فإن ذلك كله من شأنه أن يترتب عليه الآثار التالية: (بن رجم و معيزي، 2012، صفحة 211)

- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تفعيل إدارة البنوك العمومية في الجزائر وتجنب التعثر والإفلاس ويضمن تطوير الأداء ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة؛
- أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أهمية وضرورة تطبيق الحوكمة الجيدة لتحقيق الاستقرار المصرفي في بنوك القطاع العام في الجزائر، واعتبرت أن الإفصاح والشفافية هي العنصر الجوهري في الحوكمة فهو يساعد على انضباط السوق المصرفي الوطني؛
- إن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة لدى الجهاز المصرفي العمومي في الجزائر يجب أن يمر عبر طريقتين الأولى يقوده البنك المركزي باعتباره المسئول عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي، والثاني من خلال البنوك العمومية ذاتها لأن غياب الحوكمة تعني الفوضى والانهيار وتنامي ظاهرة الفضائح المالية، ووجود الحوكمة يعني غياب تلك الآثار السلبية كلها و على رأسها الفساد؛
- تتوفر المنظومة المصرفية الجزائرية على مجموعة من العوامل الايجابية المساعدة على نجاح عملية تكييف النشاط المصرفي العمومي في الجزائر مع متطلبات الحوكمة وإن كانت هناك آثار بسيطة لتطبيق الحوكمة ظهرت مثل مظاهر العصرية في البنوك العمومية و كذا الوفرة المالية وكذا زيادة الانتشار الجغرافي.

الخاتمة:

من خلال الأزمات التي مر بها القطاع البنكي الجزائري وما نتج عنها من خسائر مادية كبير وخاصة أزمة بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، نتيجة ضعف الرقابة للقطاع البنكي الجزائري، جعل مفهوم الحوكمة في الجزائر أولوية وطنية، خاصة حوكمة البنوك.

وبالرغم من وجود الإطار القانوني والتوجيهي الملزم لتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية، إلا أن تطبيق هذه المبادئ لم يرق إلى المستوى المطلوب في ظل غياب ميثاق الحوكمة لدى هذه البنوك، وأن هذا الأمر مرهون بمدى توفر جملة من الشروط والظروف الداخلية والخارجية من أجل نجاح تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية لكي تلتحق بمصاف البنوك في الدول المتقدمة في استصدار القوانين الخاصة بالحوكمة في المؤسسات المالية.

المراجع:

1. أمال عياري، و أبوبكر خوالد. (2012). تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر. حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة.
2. أنيسة سدر. (2013). تشخيص وضعية الحوكمة في البنوك الجزائرية. المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، 01(01).
3. بنك الجزائر. (2022). التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي.
4. حاتم رياض مصطفى أصلان. (2015). مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين). رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل. غزة، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، فلسطين.
5. حسن مجبري، و عبد العزيز بوكار. (2021, 12). دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الحوكمة المصرفية -دراسة لعينة من البنوك العاملة في الجزائر. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 05(02).

6. ريم عمري. (2016/2017). الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي - الجزائر.
7. سمير آيت عكاش، و نارجس معمري. (2018, 12). واقع تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري من خلال الالتزام بمتطلبات لجنة بازل. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال(07).
8. طلال زغبة، و محاد عريوة. (2021). أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية - دراسة عينة من البنوك التجارية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 08(01).
9. علال بن ثابت، و نعيمة عبيدي. (2010, 12, 09). الحوكمة في المصارف الإسلامية. التمويل الإسلامي واقع وتحديات.
10. عمر شريقي. (2009). دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي. الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف.
11. قويدر بورقبة، ريم عمري، و سامي عمري. (2019, 03). مبررات تبني الحوكمة في البنوك الجزائرية. مجلة إضافات اقتصادية، 03(01).
12. ليلى بن ذهب. (2018). تعزيز حوكمة البنوك في إطار اتفاقيات بازل. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات(13).
13. محمد خميسي بن رجم، و أحلام معيزي. (2012). أثر تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية لزيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية(08).
14. محمد معارف، مختارية شيخي، و بشير زناقي. (2019). الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك. مجلة التكامل الاقتصادي، 07(01).
15. مريم هاني. (2017, 12). تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل - دراسة ميدانية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية والاقتصاد(07).
16. مليك محمودي، صباح زروخي، و طاهر بعللة. (2020). الحوكمة في البنوك الجزائرية بين متطلبات تطبيقها وواقع تبني مبادئها. مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، 02(01).
17. نور الدين ساسي، و محمد جبوري. (2021). واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية. مجلة إضافات اقتصادية، 05(02).